تقرير المساعدة الفنية
ملخص عام

الجمهورية اليمنية

الإصلاح الجمركي وتعبئة الإيرادات الطارئة

يناير-يناير ٢٠٢٦

إعداد

تادتسوغو ماتسوديرا، محمد عبد الله السعيد، ريتشارد تشوبرا، تاداشي ياسوي

إدارة شؤون المالية العامة

ملخص عا 2026 ، صندوق النقد الدولي: 2026/001/

تقرير المساعدة الفنية: ملخص عام

إدارة شؤون المالية العامة

الجمهورية اليمنية: الإصلاح الجمركي وتعبئة الإيرادات الطارئة

إعداد: تادتسوغو ماتسوديرا، محمد عبد الله السعيد، ريتشارد تشوبرا، تاداشي ياسوي

تعرض سلسلة *"تقرير المساعدة الفنية: ملخص عام"* مساعدات تنمية القدرات المقدمة إلى المتلقين في صورة ملخص عام يتضمن وصفا للأهداف والنتائج والتوصيات.

ملخص: يقدم تقرير المساعدة الفنية هذا تقييما شاملا للتحديات التشغيلية وفرص الإصلاح المتاحة لهيئة الجمارك اليمنية (YCA) في ظل نزاع مستمر وأزمة اقتصادية. عانت إيرادات الجمارك، وهي مصدر مالي حيوي لليمن، من انخفاض كبير بسبب الحوكمة المجزأة، والأطر القانونية البالية، وآليات الإنفاذ الضعيفة، والاستفادة المحدودة من التكنولوجيا. يقترح التقرير خطة تعبئة إيرادات طارئة لمدة اثني عشر شهرا يتم دمجها ضمن إصلاحات هيكلية أوسع تهدف إلى استقرار وتعزيز جمع إيرادات الجمارك. تشمل التوصيات الأساسية تعزيز الإدارة الاستراتيجية وتفعيل الضوابط القائمة على المخاطر من خلال الاستفادة الكاملة من النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا++) وتطوير كفاءات الموارد البشرية وتطبيق تدابير مكافحة الفساد ووضع إطار رسمي للتعاون بين هيئات الجمارك والضرائب. ويحدد التقرير خطوات قابلة للتنفيذ لتحسين الكفاءة التشغيلية والشفافية ومشاركة الأطراف المعنية، مما يدعم استقرار اليمن المالي وتعافيه الاقتصادي.

أرقام التبويب في دورية الأدبيات الاقتصادية H2, H20
الكلمات المفتاحية: هيئة الجمارك اليمنية وتعبئة الإيرادات وإصلاح الجمارك والضوابط القائمة على المخاطر والتعاون بين هيئات الجمارك والضرائب

تمثل محتويات هذه الوثيقة ملخصا عاما للمشورة الفنية المقدمة من خبراء صندوق النقد الدولي إلى مصلحة الجمارك اليمنية تلبية لطلبها الحصول على مساعدات في مجال تنمية القدرات. وما لم تعترضون تحديدا على نشر هذه الوثيقة خلال ٣٠ يوم عمل من تاريخ إحالة هذا الملخص العام، سنعتبر ذلك موافقة منكم على نشرها على الموقع الإلكتروني للصندوق IMF.org (راجع الإرشادات التشغيلية لخبراء الصندوق حول نشر معلومات المساعدة الفنية في مجال تنمية القدرات)

International Monetary Fund, IMF Publications
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 202.623.7430 (1)+ • فاكس: 202.623.7201 (1)+
publications@IMF.org
IMF.org/pubs

خلفية

بدأت بعثة المساعدة الفنية (TA) بناءً على طلب رسمي تقدم به رئيس وزراء اليمن ووزير المالية بالإنابة خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢٥. وهدفت البعثة إلى مساعدة هيئة الجمارك اليمنية في تشخيص إدارة العمليات الجمركية وتصميم خطة إيرادات طارئة قصيرة الأجل لمعالجة التدهور في القدرة المالية للبلاد وسط النزاع المستمر والتشتت السياسي. وقامت إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي بتنفيذ البعثة في القاهرة خلال الفترة من ٢١ أغسطس حتى ١ سبتمبر ٢٠٢٥، بالتوازي مع بعثة ركزت على إدارة الضرائب لضمان وضع منهج متكامل لتعبئة الإيرادات.

يُمثل انخراط صندوق النقد الدولي هذا بالمساعدة الفنية أهمية بالغة في ظل الحوكمة المنقسمة في اليمن بين المناطق المحررة وغير المحررة، والتي تعمل بأطر مؤسسية مختلفة. وتواجه هيئة الجمارك اليمنية حالة من التشتت التشغيلي في ظل محدودية الموارد وتدخلات المحافظين المحليين، وهي ظروف تتفاقم بسبب البيئة الاقتصادية الهشة والاضطرابات الناتجة عن النزاع. وقد راجعت البعثة البيئة المحيطة بالعمليات الجمركية وإدارة الجمارك، وطورت خطة إيرادات طارئة تهدف إلى توجيه هيئة الجمارك اليمنية خلال الأشهر الاثني عشر القادمة لدعم الاستقرار ووضع الأساس لإصلاحات متوسطة الأجل. ويُعد هذا أول تشخيصات صندوق النقد الدولي فيما يخص إدارة الجمارك في اليمن.

ملخص النتائج

وجدت البعثة أن هيئة الجمارك اليمنية تخضع في عملها لقيود شديدة ناجمة عن النزاع والحوكمة المجزأة والاقتصاد الهش، مما يقوض قدرتها المالية ويعطل وظائفها الأساسية. وتفتقر الهيئة إلى خطة استراتيجية شاملة يتم تنفيذها على مدار عدة سنوات تشمل مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، وهو ما يحد من إدارة الإصلاحات والإشراف عليها بشكل فعَّال. ويُساهم نقص التمويل والاعتماد على إيرادات الغرامات، على سبيل المثال لا الحصر، في تفاقم المخاطر التنظيمية، حيث ينتج عن ذلك انحراف في الحوافز وغياب للاستقرار المالي. فضلا عن ذلك، يعوق الإطار القانوني البالي الكفاءة التشغيلية. وتتسم جهود التحول الرقمي بالتجزؤ، ولا يتم استغلال النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا++) بشكل كامل، ويوجد ضعف في إدارة تكنولوجيا المعلومات. كما أن نظام الاختيار غير نشط، مما يؤدي إلى إخضاع كافة الواردات للتفتيش المادي. وهناك غياب تام لزيارات تدقيق ما بعد الإفراج الجمركي وتتبع البضائع المعفاة من الضرائب. وتعاني عملية إدارة الموارد البشرية من غياب إطار للكفاءات الجمركية وعدم كفاية التدريب وتآكل قيمة الرواتب بسبب التضخم. إضافة إلى ذلك، فإن غياب مدونة أخلاقيات ملزمة وضعف القدرة على التدقيق الداخلي يقوضان النزاهة والثقة العامة. هذا، ويُعد التنسيق مع إدارة الضرائب في أولى مراحله وغير رسمي، وهو يفتقر إلى مشاركة البيانات بشكل منظم وإلى آليات تدقيق مشتركة.

ملخص التوصيات

لمعالجة هذه التحديات، وبالإضافة إلى تنفيذ خطة الإيرادات الطارئة، من الضروري أن تنفذ هيئة الجمارك اليمنية برنامج إصلاح شامل يركز على تفعيل الضوابط الجمركية القائمة على المخاطر من خلال تحديث النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا++)، على أن يشمل ذلك نظام اختيار التفتيش الجمركي، والارتقاء بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. كما أن تعزيز الحوكمة من خلال تأسيس لجنة إصلاح استراتيجية وتطوير مؤشرات أداء قابلة للقياس سيعزز من الإشراف والمساءلة. ويُعد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال أطر للموارد البشرية قائمة على الكفاءة ومن خلال التدريب الموجّه أمرا حاسما لتحسين فعالية الموظفين. ويجب وضع جهود مكافحة الفساد في إطار مؤسسي من خلال مدونة أخلاقيات ملزمة ووظائف قوية للتدقيق الداخلي. وأخيرا، سيؤدى إضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع إدارة الضرائب من خلال مذكرة تفاهم إلى تسهيل مشاركة البيانات وإدارة الامتثال والتنفيذ المشترك، مما سيُحسن من عملية جمع الإيرادات ويدعم التعافي الاقتصادي الأوسع في اليمن.